

المبحث الرابع والعشرون:

مخوقات النقد.

البند الأول: المخاطر التي تفقد النقد جدواه.

مما لاشك فيه بأن للنقد قيمته القصوى في التصحيح والتقويم والتغيير والتحفيز، ولكن هذا المقوم الفكري التنظيمي والإداري والتقويمي، تواجهه مخاطر حقيقية، قد تحرفه عن مساره وأهدافه المتوخاة منها:

-التبرير.

إن أخطر ما يواجه النقد هو التبرير، عندما يتحول هذا النقد إلى مجرد استعراض للعقبات وتضخيمها، وإلى إلقاء الضوء على الأدوات وتخلفها، هذا الانحراف بموقف ومهمة النقد، هو انحراف حقيقي بمن يدير النقد، وهو يشير إلى خلل في الإدارة ومديريها.

إن هذا السلوك الانحرافي بالنقد والذي أشرنا إليه سابقاً، لا بد وأن يفقد النقد والنقد الذاتي جدواه وأهدافه.

- الزمن والمكان.

إن ممارسة النقد والنقد الذاتي، في مكانه وزمانه له أهميته المميزة، ولذلك يجب ألا يأتي النقد في غير زمانه ومكانه، لأن للوقت قيمته القصوى، في التصحيح والتقويم والتغيير والإبداع، كما إن لمكان النقد جانب كبير من الأهمية، لأن المكان يشكل الحاضن الحي لمعطيات المواضيع التي قد تتعرض إلى النقد، لهذا نجد من المفيد الإشارة إلى أهمية إظهار نتائج النقد والنقد الذاتي في مكانه وزمانه المناسبين وإلا انعدم جزء من أهدافه المتوخاة.

- التباين الفكري والتنفيذي.

. يجب أن يُركز النقد على التباين بين الفكر المطروح والتنفيذ المسفوح، أو بين التخطيط والتنفيذ، وهنا يتم وضع الخطط والنظرية أو المنطلقات النظرية، على محك التجريب ومعرفة جدواها وعدمه، كي يتبين للمعنيين قابلية ما خطط للتنفيذ، ولمعرفة نوعية وحجم المعوقات التي تصادف التنفيذ، لتطرح بعدها الأسئلة الاستقرائية مثل: هل هي من الواقع المادي، الأدوات المادية، الأداة البشرية؟ أم القصور يأتي من قصور النظرية نفسها؟ ... الخ

- الغيبيات والنقد:

- يجب أن يستهدف النقد التخلص من الغيبيات المضللة، ومن الطروحات العدمية، ومن الأفكار غير القابلة للتنفيذ، وللتخلص من الخطط القاصرة ويجب أن ينشد الابتكار والأجدي، والأكثر مدى وشمول.
- يجب أن تكون الغاية من التقويم والنقد، التعبير عن إرادة الشعب في التصحيح والإنتاج والتغيير والابتكار.

- يجب أن تسود روح النقد المسؤولة التي ترتقي إلى سمو الهدف المتمثل في (تعزيز الثقة بالتنظيم من قبل أعضائه وجماهيره وشعبه)، هذه الثقة التي تظهر من خلال إغناء مبادرات التنظيم وجعلها أكثر عمقاً وشمولاً، ومن خلال إقدامه نحو تحقيق الأهداف المرسومة والتضحية في سبيلها بكل جرأة ومسؤولية، مما يعمق أواصر الثقة بين الشعب والتنظيم السياسي.

غياب الموضوعية:

إن غياب الموضوعية بالنقد والنقد الذاتي، ظاهرة سلوكية وأخلاقية قاتلة، للفرد وللتنظيم وأفكاره القريبة والبعيدة، لذلك فإن توخي الموضوعية بالطرح على جانب كبير من الأهمية استراتيجية، لذلك يجب رفع مستوى الوعي لدى الكافة، وخاصة المديرين ليصل هؤلاء المعنيون بالنقد عامودياً وأفقياً، إلى حالة تمس النقد والمنتقد، حيث يشعر فاقدها بأنه يسبح في الفضاء بدون أي ضابط وضامن ذاتي وموضوعي، بحيث يصبح النقد مطلباً لازماً له، بل بوصلة توجه مساراته قصرت أو

طالت، (الأمر الذي يجعله يعمل على تفعيل النقد وإيجاده وتهيئة مناخات النقد وتحفيز الناقدين للنقد، لكي يتقدموا بواجبهم في التقويم والنقد، وأن يطلب إليهم أداء هذا الواجب النقدي الخلاق، كأن يقول: (هاتوا ما عندكم من نقد، لماذا لا تنتقدون؟ فأنا بحاجة لكم، لأرائكم لنقدكم لتقويمكم، أين نقدكم في كشف العيوب والثغرات كي ندرك حقيقة السمات الإيجابية ومداهم وفوائدها؟ أين مقترحاتكم في كل مجال وبخاصة في مجال معين لأهميته؟ في هذه الحالة تتحقق نسب عالية من الفائدة من النقد.

إنني أعني بأنه علينا أن نجعل من النقد (عامل خلاق في المسألة التربوية والسلوكية والإبداعية، بحيث نجعله يتجسد فينا وسلوكنا وممارساتنا، لأنه ضمان الذات والموضوع والهدف والحسن الحصين الذي يجنبنا الهدر والانحراف، وجوهر العمل التقويمي الديموقراطي الشعبي).

البند الثاني: فوائد النقد والنقد الذاتي.

علينا ألا نحدد فوائد النقد والنقد الذاتي، لأنه حالة حياتية تمتد السقوف والتحديد، فهي تلزنا في زمان ومكان، ويستلزمها كل تطور وتقدم، وكل سلبية وإيجابية في الحياة.

لذلك فإن فوائد النقد والنقد الذاتي هي عكس كل ما تقدم تماماً، وقد أردت الإشارة إلى المخاطر والسلبيات التي تعترض هذا الركن التنظيمي والسياسي، لأن التنظيمات السياسية وخاصة الثورية والشعبية منها، قد اعترضتها مع الأسف هذه المخاطر والسلبيات، وقد وقع الكثير منها في بؤرها القاتلة، فوجدنا بعض الدول وتلك التنظيمات السياسية التي طرحت تطبيق الاشتراكية قد وصلت إلى طريق مسدود ووقفت عنده، وعشنا تلك التي طرحت الوحدة والتقدم والتضامن، وقد تم التأمير عليها واستنزافها، كما وقع البعض الآخر في افخاخ التجزئة والإقليمية، فوجدت فيها "مع الأسف" حماية لها فغدت جزءاً لا يتجزأ منها، فهانت أمام المتمسكين بها، وخاصة تلك التي تصدت لفصل الدين عن السياسة، فوقع مع

الأسف في افخاخ الدين والسياسة بأن معا، بل تسلقت على شرايين أفكارها (الطائفية - والمذهبية - والتناحرية من جهة، وغزتها الانتهازية والشعوبية والمساومة وحتى النزعة التأميرية من جهة أخرى).

هذا الواقع المرير في الحقيقة يعود لأسباب تتصل بنا وبممارساتنا، وبالقصور الفكري والتنظيمي الذي يعيشنا، لذلك فإن ما جرى يجب أن يكون حالة عابرة، وعبرة وتجربة يجب الاستفادة منها ومن سلبياتها، لتلافيها والاستفادة من إيجابياتها لكي نتوسع ونجدد ونزيد عليها، ويجب أن نعي بأن أنظمة التجزئة، لا يمكن أن تكون أنظمة تقدم وحرية وديموقراطية، وخاصة تلك التي تتربع على ثروات الأمة دون أن تضاد الأمة من هذه الثروات في تطورها، إن التغيير في الأنظمة واجب وطني وقومي، وإن مهمة تغيير الواقع فرض عين على كل فرد فينا، كما إن الانقلابية الموضوعية السلمية والديموقراطية، ضرورة حتمية يجب تحقيقها، دون أن يعتري هذا التوجه اليأس من تغيير القوى المضادة له مهما طال الزمن، وفيما يلي سوف نلقي الضوء باختصار على ذلك من خلال الآتي:

البند الثالث: غياب المبادرة البناءة.

إن كل ما سبق ذكره كان يستلزم بالضرورة والحاجة إعادة تقويم مساراتنا "بالسبر والتحليل العلمي الخلاق" دون خجل أو وجل للوصول إلى صياغة الفكر والأسلوب والأداء الذي يجب التزامه، كما يجب دراسة وتحليل واقع الثوابت والمؤثرات السلبية التي علقت بها لكي نعيدها إلى ألقها وحيويتها في الفكر والسلوك والنضال، غير أننا واجهنا بل عشنا عكس هذا النهج المسؤول، وسرنا عكس هذا المسار تماما لدى الأكثرية الساحقة من التنظيمات السياسية العربية، وقد تبدا ذلك من خلال:

-انكفاء القيادات السياسية وبعض تنظيماتها السياسية، بعيداً عن أفكارها وأهدافها، حتى أنها غيرت مساراتها، بمنهج جعلتها منشغلة بالدفاع عن ذاتها

واكتفائها بقضاياها الجزئية والهامشية، المكتفية بالبحث عن أي وسيلة تحفظ لها ذاتها.

-لقد راحت تبحث شكليات شكلية، تمثلت في ترميم فتات إنجازاتها وتزيينها في عيون جماهيرها، بغية الحفاظ على استمرارها و نجدها حينما تحشر في الزاوية، تلقي المسؤولية على سواها.

-لقد وقعت الحكومات والتنظيمات السياسية وحتى بعض شرائح شعب أمتنا، في شرك التجزئة الإقليمية فتمسكت بجدرانها، ووجد بعض هذه القوى الحليف بل المنبري لترسيخ هذا التوجه، مما جعلها تتوضع في الخنادق المسائرة والمهادنة للرجعية والطائفية والمذهبية والانعزالية، التي أخذت على عاتقها عملية التشتيت الفكري والاجتماعي للجماهير.

حيث وقفت أمام شعوبها - وخاصة الثورية والشعبية منها - وأمام القوى المضادة لها في موقف المبرر والحائر، بين أن تتحدث عن فشلها أم أن تتحدث عن قوة و سطوة القوى المضادة لها، لتعزو فشلها الذي وصلت إليه إلى أسباب لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وملقية باللائمة على سواها، ومهولة قدرات القوى المعادية رغم حقيقة ذلك، التي منعتها من تحقيق أهدافها.

بينما واجهنا البعض الآخر من هذه التنظيمات السياسية و الدول التي تقودها تنظيمات سياسية، قد انكفأ و راوح في مواقع التجزئة السلبية، و تمسك بها، بل ومنها من التحق تابعا ينفذ ما يملى عليه، من نفس القوى المضادة والمعادية له مكتفيا بسكوتها عنه ورضاهما عما في حوزته، غير عابئ بسوء المصير الذي يمكن أن يصيبه و يصيب شعبه، نتيجة هذه التجزئة ونتيجة مسابرة ومهادنته للطائفية والمذهبية التي التحقت أيضا تنفذ الدور الذي رسم لها في التبيد والتشتيت الفكري والمجتمعي والروحي.

إن الحقيقة المؤسفة، هي أن هذه التنظيمات وبعض الدول تتحكم بمصائر أمم حية مستهدفة، وهي أمم كان لها دورها الحضاري فيما مضى، وهي الأمم التي لازالت

تحشاها القوى المستعمرة المعاصرة والتي يحاول مفكروها إذكاء نزعة الصراع بين الحضارات وبين الشعوب.
مع الأسف هذه هي الحقيقة المرة، التي تواجه العديد من الأمم المغلوب على أمرها في (آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية).